

Distr.  
LIMITED

TD/B/43/SC.1/L.2  
16 October 1996  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والأربعون

جنيف، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الأولى للدورة

### برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

#### مشروع استنتاجات متفق عليها

١- أوصى برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً وحصيلة استعراضه الشامل لمنتصف المدة بسياسات وتدابير تتخذ على الصعيدين الوطني والدولي لمواجهة خطر التهميش المتزايد لهذه البلدان في النظام التجاري الدولي. كما لخصت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التدابير الكفيلة بتعزيز ادماج أقل البلدان نمواً في اقتصاد عالمي متسم بالعولمة والتحرير المتسارعين. وقد تم، في صياغة هذه التدابير، إيلاء اهتمام خاص للمساعدة على تمكين أقل البلدان نمواً من استغلال ما يمكن أن يتاح لها من الفرص إلى أقصى حدٍ والتقليل من المخاطر الممكن أن تنجم عن اتفاقات جولة أوروغواي إلى أدنى حدٍ.

٢- وتعزيز قدرة البلدان النامية على جني الفوائد المحتمل أن تنجم عن اتفاقات جولة أوروغواي من شأنه أن يستلزم بناء قدراتها التوريدية على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير القادر على المنافسة. وهذا بدوره سوف يتطلب، مثلما أشارت حصائل استعراض منتصف المدة الشامل والدورة التاسعة للأونكتاد، اتخاذ تدابير وطنية ومساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف أطول أجلاً تركز على تحسين السياسات المفضية إلى خلق التجارة والتغلب على العوائق التي تواجه على الصعيد العرض.

٣- وفي هذا الصدد، يعيد مجلس التجارة والتنمية تأكيد حصائل استعراض منتصف المدة الشامل والأونكتاد التاسع بقدر ما لها من صلة بتجارة أقل البلدان نمواً والقضايا ذات الصلة بهذه التجارة.

٤- وتنص حصيلة الأونكتاد التاسع، في الفقرة ٨٣ على ما يلي: "ينبغي توجيه عمل الأونكتاد لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والتركيز على قضايا التنمية. وينبغي أن يكون عملي التوجه وأن يوفر التوجيه بشأن السياسات الوطنية وتهيئة بيئة تمكينية تفضي إلى التجارة والتنمية". وإدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري العالمي من شأنه أن يتطلب تنمية القدرات التصديرية على إنتاج السلع والخدمات الممكن تداولها على أساس متمم بالقدرة على المنافسة. وفي هذا الصدد يُشجّع الأمين العام للأونكتاد على صياغة برامج قطرية متكاملة على نطاق الأونكتاد لفائدة نخبة من أقل البلدان نمواً عن طريق تجميع المساهمات المقدمة من شعبه وفقاً للأولويات التي تحددها أقل البلدان نمواً المعنية.

٥- وينبغي للأونكتاد أن يتعاون عن كثب وينسق مع المنظمات المعنية من قبيل منظمة التجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو وغير ذلك من المنظمات الإنمائية من أجل تصميم وتنفيذ الأنشطة الأفضة الذكر لضمان تماسك ما يُقدم من مشورة ودعم في مجال السياسة العامة.

٦- وطلب مجلس التجارة والتنمية من الأمانة ومن اللجان أن تعتمد، في اضطلاعها بمهامها، إلى إيلاء اهتمام خاص بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وينبغي للجان، عند تقديمها لتقارير إلى مجلس التجارة والتنمية أن تسعى، حيثما يمكنها ذلك، لإبراز نتائج لها صلة خاصة بأقل البلدان نمواً.

٧- كما طلب مجلس التجارة والتنمية من المكتب الموسع أن ينظر في طريقة العمل التي سيتوخاها مجلس التجارة والتنمية مستقبلاً في إجراء الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً بغية تيسير النقاش المتعمق لهذا البند في ضوء الأولويات التي وضعها الأونكتاد التاسع.

-----